

دائما الاستحالة تكون القيد هنا للنفي لان الفرض  
 دخوله على الكلام مقيد فمحصلا نضرا فله القيد  
 لا غير وان اعتبرت اشتغال الكلام على قيد ونفي  
 فالارجح المتبادر انصرف النفي الى القيد هنا ايضا  
 ليقيد نفيه وعليها صح ما ذكرته في تقرير  
 المتى الدافع للاعتراض عليه المبني على المرجوح  
 لان القيد للنفي اي انفي التغيير عاليا فلا تقرب  
 فيه لفظة التغير ولا يعد ما يوجه بل يكون  
 هذا النفي عاليا وغيره ووجه مرجوحه هذا  
 وارجحيه الاول لفظا ان العامل القوي وهو  
 الفعل اوليات يجعل عاملا عملا في الفعول له  
 اي مثلا من العامل الضعيف وهو حرف النفي  
 النفي وتقدر ذلك بلا يقلب تغيره اول منه  
 مما اشتمل تغيره عاليا ومعنى ان المتبادر ومعنى  
 ان المتبادر هو انصرف النفي الى القيد واحتمال عكسه  
 مرجوح بل جعله بعض المحققين كالعدم فخرم  
 بالاولى ووجه تبادر ذلك انه القابل في الاثبات  
 والنفي توجهها الى القيد لا تراه انك اذا قلت  
 جيتني راكبا كان المقصود بالاجار انما هو كونه  
 الارجح بغيره انك بما في الجبي لانفس الجبي وعلى الوجه الاثنان  
 والنفي للقيد او لا يقيد اثباته او نفيه وعلى  
 المرجوح

المرجوح لا يتوجه اليه فيكون قيدا للاثبات  
 او النفي لا غير فعلى الاولى معتبر القيد اول اثبات  
 الاثبات او النفي وعلى الثاني بالعكس وهذا  
 يندفع بزعم ان هذا المرجوح هو الاكثر الرجح  
 والا كان ذكر القيد هنا ضاربا يباع عن عرض  
 ذكره للتقيد بل لغرض اخر كتاقتضيه من  
 اثباته وكالتقيد نفس كما في الابتهان فان الفرض من  
 ذكر الحاق فيها التقيد بالمتحققين فوجه  
 له ووجه اندفاعه منع ما ذكره بقوله  
 والا الى الوجود وسند المنع ان تقيد النفي له فوايد  
 وكفى بها عرضا في جواز بل حسنة هذا الحكم  
 حيث لم يقصد المتكلم والاثبات ما تقرب  
 كثيرا ما يقصد ونفي الحكم عليه بانتعا  
 صغته كما يدل عليه الساق اول دليل اخر  
 كقول امر القيس علي لا حب لا يهتدي منار  
 لم يرد كما قاله ابو حيان وغيره اثبات منار  
 ان نفي عنه الاهتدي بل نفي المنار من اصله وتقول  
 تعانق الاستسور الناس الحاقا لم يرد اثبات  
 السؤال ونفي الاحاق عنه بل نفي السؤال من  
 اصله بدليل يحسم الجاهل الخ اذا التفتت  
 لا يحام المسألة وماله تغلق بما هنا قواف